

أثر الاستثمارات العربية البينية على النمو الاقتصادي للدول العربية خلال الفترة 2000-2021

The impact of inter-Arab investments on economic growth in Arab countries during the period 2000-2021

ساكر فيصل¹، شويخي اسماعيل²

¹ جامعة التكوين المتواصل، الجزائر، sakerf87@gmail.com

² جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، المخبر، ismail.chouikhi@univ-biskra.dz

تاريخ النشر: 2025/12/18

تاريخ القبول: 2025/12/07

تاريخ الاستلام: 2025/10/16

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى فحص دور الاستثمارات العربية البينية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال بيانات مقطعية لخمسة عشر دولة عربية خلال الفترة (2000-2021). ومن اجل دراسة أثر الاستثمارات العربية البينية على النمو الاقتصادي تم الاعتماد على نماذج سولو للنمو مدعم بمتغيرات ضابطة، حيث كان المتغير التابع هو النمو الاقتصادي والمستقلة متمثلة في الاستثمارات العربية البينية والكثافة السكانية مؤشر رأس المال البشري، نسبة التضخم، الانفتاح التجاري، العمال، الإنفاق العام على الصحة، الإنفاق الاستهلاكي النهائي، من جهة أخرى تم استخدام طريقتي تقدير وهما طريقة المربعات الصغرى وطريقة العزوم المعممة. أظهرت النتائج عدم وجود أي تأثير ذو دلالة إحصائية للاستثمارات العربية البينية على النمو الاقتصادي. في الأخير قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات العربية البينية، نمو اقتصادي، نموذج سولو للنمو.

تصنيفات JEL : F40, F21

Abstract:

This study aimed to examine the role of inter-Arab investments in achieving economic growth, using cross-sectional data for fifteen Arab countries during the period (2000-2021). To understand the impact of inter-Arab investments on economic growth, Solow growth models were used, supplemented by control variables. The dependent variable was economic growth, while the independent variables were inter-Arab investments, population density, the human capital index, inflation rate, trade openness,

employment ratio, public health spending, and final consumption expenditure. Two estimation methods were also used: the least squares method and the generalized moments method. The results showed no statistically significant impact of inter-Arab investments on economic growth. Finally, the study presented a set of recommendations.

Keywords: Inter-Arab investments, economic growth, Solow model.

Jel Classification Codes: F40, F21

1. مقدمة:

تعد الاستثمارات العربية البينية إحدى الركائز المحورية لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وتعزيز مسارات التنمية المستدامة في المنطقة. ومع التغيرات المستمرة في المشهد الاقتصادي العالمي، وزيادة الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة أهمية التكتلات الاقتصادية الموثوقة، تضاعفت أهمية إعادة توجيه الموارد والاستثمارات العربية نحو الداخل لتحقيق تنمية متوازنة وشاملة. إذ تسهم في تعبئة المدخرات المحلية، تعزيز الأنشطة الإنتاجية، تنشيط التجارة البينية، وخلق المزيد من فرص العمل. ومع ذلك، يكشف واقع الاستثمارات البينية خلال العقود الأخيرة عن ضعف ملحوظ في حجمها، بالإضافة إلى التفاوت الجغرافي والقطاعي في توزيعها. كما تأثرت هذه الاستثمارات سلباً بالتحديات السياسية والاقتصادية التي واجهتها المنطقة العربية في الفترة من 2000 إلى 2021، بما في ذلك الأزمات المالية، الاضطرابات السياسية، وتذبذب أسعار النفط. وأثرت هذه العوامل مجتمعة على قدرة هذه الاستثمارات على الإسهام بفعالية في دعم النمو الاقتصادي في الدول العربية.

إشكالية البحث:

بناءً على ما سبق تنبثق إشكالية الدراسة التي تطمح للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر الاستثمارات العربية البينية على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة

2000-2021؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية، من أبرزها:

- ما هي الاستثمارات العربية البينية وما هو النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه؟

- كيف تطورت الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة المدروسة؟

- ما طبيعة العلاقة بين حجم الاستثمارات البينية ومعدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية؟

- هل يوجد أثر لمتغيرات الاقتصاد الكلي على النمو الاقتصادي في الدول العربية؟

فرضية الدراسة.

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة وتساؤلاتها نطرح الفرضيات التالية:

- يوجد أثر للاستثمارات العربية البينية على النمو الاقتصادي للدول العربية خلال الفترة 2000-

2021.

- يوجد أثر لمتغيرات الاقتصاد الكلي (الاستثمارات المحلية، مؤشر رأس المال البشري، اليد العاملة،

التضخم، الانفتاح التجاري، الإنفاق الحكومي على الصحة، الإنفاق الاستهلاكي) على النمو

الاقتصادي للدول العربية خلال الفترة 2000-2021؟

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع الاستثمارات العربية البينية، لأنه من المنتظر منها تحقيق منافع

اقتصادية مشتركة وتوطيد العلاقات العربية والوصول بها إلى تكتل اقتصادي، من خلال توظيف الرأسمال

المادي والمعرفي المشترك. كما يمكنها من تحويل المنطقة العربية إلى كتلة اقتصادية ذات سيادة تكنولوجية

وقدرة تنافسية عالمية، مع الحفاظ على الخصوصية الثقافية كأحد أهم أصولها الاستراتيجية في عصر العولمة.

لهذا فالاستثمارات العربية البينية لم تعد خيارًا اقتصاديًا فحسب، بل هي مشروع حضاري يعيد تعريف دور

العالم العربي في الخريطة الجيوسياسية العالمية.

أسباب اختيار الموضوع:

- تنامي أهمية الاستثمار الأجنبي باعتباره مصدرا هاما للتمويل ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

- يساعد الاستثمار الأجنبي الدول في الاندماج التدريجي في الاقتصاد العالمي.

- قلة البيانات الأبحاث الأكاديمية على المستوى العربي التي عالجت هذا الموضوع.

أهداف الدراسة

- المساهمة في إثراء الجدل الدائر حول جدوى الاستثمارات العربية البينية على تحفيز النمو الاقتصادي.
- تحليل تطور حجم الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 2000-2021.
- دراسة العلاقة بين هذه الاستثمارات والنمو الاقتصادي في الدول العربية.
- اقتراح توصيات من شأنها تعزيز دور الاستثمارات العربية البينية في دعم النمو الاقتصادي المستدام.

منهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

بغية الامام بمختلف جوانب الموضوع، وتحليل أبعاده، والإجابة على الإشكالية المطروحة، واختبار صحة الفرضية، تم اعتمادنا المنهج الوصفي التحليلي، الذي يركز على التوصيف الدقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة ومن ثم تحليل مضامينها والعلاقات التي تربط بينها.

أما فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة، فقد تم استخدام المسح المكتبي لأكبر قدر ممكن من المراجع العربية والأجنبية، وكذا المقالات المتخصصة والمكتبيات الوطنية والدولية. كما تم استخدام شبكة الانترنت في كثير من الحالات لجمع البيانات والمعلومات التي من شأنها دعم الدراسة. ومن أهم الأدوات المستخدمة في تقدير النماذج القياسية وإجراء الاختبارات فقد تم الاستعانة بالبرنامج الإحصاء STATA.14

2. ماهية الاستثمارات العربية البينية والنمو الاقتصادي.

1.2. ماهية الاستثمارات العربية البينية.

أ- تعريف الاستثمارات العربية البينية

تعرف الاستثمارات العربية البينية على أنها تدفقات رأسمالية يكون مصدرها أشخاص عرب طبيعيون أو معنويون - من خارج الدولة العربية المضيفة- نحو دولة عربية مضيفة توظف في مشاريع استثمارية عربية خاصة أو عامة أو مختلطة تدار على أسس تجارية (بوخاري ، 2010، صفحة 71).

ب- أهمية الاستثمارات العربية البينية:

تكمن أهمية الاستثمارات العربية البينية في كونها محركاً رئيسياً لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي وتعزيز مسار التنمية المستدامة في المنطقة، ويظهر ذلك من خلال دورها في زيادة معدلات النمو الاقتصادي،

خلق فرص العمل، تنوع قاعدة الإنتاج، تعزيز التجارة البينية، وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، مما يساهم في رفع مستويات المعيشة وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتعميق الروابط بين الدول العربية. وفيما يلي أهم هذه النقاط:

- **تحقيق التكامل الاقتصادي:** تمثل الاستثمارات العربية البينية وسيلة مهمة لربط الاقتصادات العربية ببعضها البعض، مما يمهد الطريق لتحقيق تكامل اقتصادي عربي فعال وقادر على منافسة التكتلات الاقتصادية العالمية، كما تساهم هذه الاستثمارات في تعزيز التعاون الاقتصادي العربي المشترك، بما يدعم مسار التكامل ويساعد في بناء اقتصادات عربية أكثر قوة (عارف ، أشرف ، و أحمد ، 2023).

- **تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية:** تُسهم الاستثمارات العربية البينية في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية وتحسين مستويات المعيشة، وذلك من خلال تعزيز القاعدة الإنتاجية، خاصة في قطاعات الإنتاج والتصدير (بوخاري، 2012). كما أن تأسيس المشاريع الجديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية يساهم، من جهة، في خلق فرص العمل وامتصاص البطالة (بهوري، 2019، الصفحات 405-417) ومن جهة أخرى، تدفع الاستثمارات الموجهة نحو البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية ذات القدرة التنافسية لسلاسل القيمة الإقليمية، وتعزز اندماج الدول العربية في سلاسل القيمة العالمية.

- **تعزيز التجارة والقدرة التنافسية:** يسهل الاستثمار البيني انسياب السلع والخدمات بتكاليف أقل، مما يعزز التجارة البينية (شعبان ، 2008)، وهو ما يساهم بدوره في تحسين المناخ الاستثماري العربي واستقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما يساهم الاستثمار في القطاعات الإنتاجية ذات القدرة التنافسية في دعم الصادرات العربية وتحسين موقعها في الأسواق الدولية.

2.2. ماهية النمو الاقتصادي

أ- تعريف النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي على أنه زيادة حجم إنتاج السلع والخدمات من سنة لأخرى (Jean olivier , 2004, p. 2)، ويعرفه الاقتصادي فرانسوا بيرو François Perroux بأنه الارتفاع المستمر في الناتج الإجمالي الصافي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، بحيث تشمل كل فترة عدداً من الدورات الاقتصادية التي قد تمتد إلى خمس سنوات (Eruc, 2004, p. 34). كما ربط بعض الاقتصاديين النمو الاقتصادي بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث عُرِفَ على أنه التطور الذي ينمو من خلاله إنتاج السلع والخدمات المخصص لكل فرد عبر الزمن (مراد ، 2003 ، صفحة 40)، ويقصد به حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي (محمد و إيمان، 2003 ، صفحة 70).

وبناءً على ما سبق، يشير النمو الاقتصادي إلى زيادة مستدامة في إنتاج السلع والخدمات داخل اقتصاد معين خلال فترة زمنية محددة، ويُقاس عادةً بالناتج المحلي الإجمالي أو بنصيب الفرد منه باعتبارها من المؤشرات الأساسية. ويعكس النمو الاقتصادي تحسناً في جودة الحياة، وتوسعاً في فرص العمل، وتطويراً للبنية التحتية، وارتفاعاً عاماً في الرفاهية الاجتماعية. ويتحقق هذا النمو نتيجة تفاعل عدة عوامل، أبرزها تحسين الإنتاجية، وتشجيع الابتكار، والاستثمار في رأس المال البشري، وزيادة نشاط القطاعات الاقتصادية المتنوعة.

ب- طرق تعزيز النمو الاقتصادي ومؤشرات تعافيه (هرفرد بزنس ريفيو، 2025).

تطلب تحقيق النمو الاقتصادي إعداد استراتيجيات فعالة تهدف إلى تعزيز قدرات الاقتصاد واستغلال موارده بكفاءة، إلى جانب نشر الوعي الاقتصادي وتوجيه الموارد البشرية نحو فهم السلوك الاستهلاكي الرشيد. وتوجد عدة وسائل رئيسية لتعزيز النمو الاقتصادي، من أهمها:

- **زيادة كمية السلع الرأسمالية المادية في الاقتصاد:** يتم ذلك من خلال رفع مستوى الاستثمار في رأس المال المادي بما يعزز كفاءة العمال ويرفع الإنتاجية. كما يسمح استخدام أدوات وتقنيات أحدث بمواجهة العوائق الإنتاجية وتحسين مستوى المخرجات.
- **التحسين التكنولوجي:** يسهم التطور التكنولوجي في تحسين مخرجات الإنتاج عبر القدرات ذاتها، ولكن بتوظيف المعدات والموارد بطرق إبداعية وأكثر إنتاجية. على سبيل المثال، أدى اكتشاف الوقود المستخدم في النقل إلى تسريع عمليات التوزيع وتحسين انسياب السلع والخدمات.
- **تطوير القوى العاملة:** يشير توافر قوة بشرية مؤهلة ومتخصصة إلى تعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد، إذ يشكل رأس المال البشري ركيزة أساسية لدعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة.
- أما عن أهم المؤشرات التي تعبر عن الحالة الصحية للنمو الاقتصادي نجد:
- **ارتفاع معدلات العمالة:** تعتبر نسب البطالة والعمالة أدوات رئيسية في فهم صحة واستقرار الاقتصاد.
- **التضخم المستقر:** يشير استقرار معدلات التضخم عند مستويات معتدلة إلى وجود نمو اقتصادي صحي ومتوازن.
- **ارتفاع معدلات الفائدة:** يعكس تحسن الاقتصاد زيادة في النشاط الاقتصادي والطلب، مما قد يؤدي إلى تعديل أسعار الفائدة نحو مستويات توازنية دون حدوث تباطؤ اقتصادي.
- **زيادة الأجور:** يمثل ارتفاع الأجور مؤشراً على تعزيز الإنتاجية والدخل، كما يعكس تحسن القوة الشرائية للأفراد.
- **زيادة مبيعات التجزئة:** يشير ارتفاع مبيعات التجزئة إلى تنشيط الاقتصاد وارتفاع مستوى الإنفاق الاستهلاكي، مما يدعم التوسع في الإنتاج والناتج.

- نمو الإنتاج الصناعي: يعكس ارتفاع الإنتاج في القطاع الصناعي زيادة في الطلب على السلع ودعمًا للنمو الاقتصادي العام.

3. النمذجة القياسية لأثر الاستثمارات العربية البينية على النمو الاقتصادي للدول العربية خلال الفترة 2000-2021:

سنعتمد في هذه الدراسة على بيانات مقطعية تخص خمس عشرة دولة عربية لقياس أثر الاستثمارات العربية البينية على النمو الاقتصادي في الدول العربية. كما سنستخدم طريقتين في تقدير نموذج الدراسة، هما: طريقة المربعات الصغرى (OLS) وطريقة العزوم المعممة (GMM).

1.3. عينة الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على عينة تتكوّن من خمس عشرة دولة عربية، وتم اختيار هذه الدول بناءً على توفر البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة طوال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2021. ويعرض الجدول التالي دول عينة الدراسة ومتوسط الاستثمارات العربية البينية خلال فترة التحليل.

الجدول 1: متوسط الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 2000-2021 بالمليون دولار.

الدولة	الجزائر	البحرين	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	المغرب	عمان	قطر	السعودية	نموس	السودان	الإمارات العربية المتحدة
متوسط الاستثمارات البينية	659.14	268.25	1321	62.391	228.2	233.77	636.69	56.472	1108.8	568.48	36.328	3387.4	231.65	1009.9	624.092

المصدر: من إعداد الباحثين

يُظهر الجدول المتعلق بمتوسط الاستثمارات العربية البينية خلال فترة الدراسة وجود تباين واضح ومعتبر بين الدول العربية من حيث قدرتها على استقطاب الاستثمارات القادمة من داخل المنطقة. فقد تصدرت المملكة العربية السعودية بقيمة مرتفعة جداً مقارنة ببقية الدول (3387 مليون دولاراً)، وهو ما يعكس جاذبية سوقها الداخلية وتنوع مشاريعها الاستثمارية. تلتها كل من مصر والمغرب والسودان بمستويات متوسطة—مرتفعة، مما يدل على قدرة هذه الاقتصادات على استيعاب تدفقات استثمارية عربية مهمة. وفي

المقابل، سجلت دول مثل عُمان والإمارات ولبنان والجزائر مستويات متوسطة من الاستثمارات البينية. بينما ظهرت تونس والكويت والأردن والبحرين ضمن الفئة ذات الاستثمارات المتدنية نسبياً، وهو ما قد يرتبط بصغر حجم أسواقها أو محدودية المشاريع الإقليمية المشتركة. أما أدنى القيم فقد سُجلت في قطر وليبيا والعراق، حيث قد تُعزى هذه المستويات إلى ظروف عدم الاستقرار السياسي أو ضيق السوق أو توجه الاستثمارات نحو شركاء غير عرب.

2.3. وصف المتغيرات ومصادر البيانات

ارتكزت هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات التي تفسر النمو الاقتصادي، حيث تم اختيار هذه المتغيرات بناءً على مجموعة من الدراسات التطبيقية السابقة التي تناولت تحليل عوامل النمو وتحديد المتغيرات التي أثبتت أهميتها تجريبياً عبر نماذج متعددة على غرار: (Sala I. Martin, 1997) (Barro, 1996). (Barro, Sala I. Martin, 2004) (Renelt, Levine, 1992) وهذا بهدف قياس أثر الاستثمارات العربية البينية على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى دراسة تأثير المتغيرات الضابطة على العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي. وفيما يلي وصف للمتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي:

أ- المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي (LGDP)

تحصلنا على البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي من قاعدة بيانات البنك الدولي، ويتم قياس النمو الاقتصادي من خلال حساب لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي: $LGDP = \ln (GDP)$

الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود الدولة في فترة زمنية محددة (عادة سنة). لذلك يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات المهمة التي تصف صحة اقتصاد أي دولة، وهذا على الرغم من المأخذ التي تؤخذ عليه كعدم الأخذ في عين الاعتبار عدم المساواة في توزيع الدخل، التأثير السلبي على البيئة، والاقتصاد غير الرسمي.

ب- المتغيرات المفسرة.

- **لوغاريتم الاستثمارات العربية البينية (LBINV):** يعبر متغير لوغاريتم الاستثمارات العربية البينية (LBINV) عن قيمة لوغاريتم الاستثمارات العربية الوافدة لدولة عربية ما من جميع الدول العربية خلال سنة ما، ويُحسب من خلال لوغاريتم قيمة الاستثمارات العربية البينية المحققة في كل سنة. تم الحصول على البيانات من تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثنان الصادرات وقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

- **لوغاريتم الاستثمارات المحلية (LINV):** يمثل هذا المتغير لوغاريتم جميع الاستثمارات المحلية التي قامت بها الدولة داخل حدودها خلال سنة معينة، ويعكس إجمالي تكوين رأس المال المحلي، ويشمل الإنفاق على الأصول الثابتة بالإضافة إلى صافي التغير في مستوى المخزونات.

- **مؤشر رأس المال البشري (LPOPH):** تم حساب هذا المؤشر من خلال لوغاريتم حاصل ضرب عدد السكان (pop) بمؤشر التنمية البشرية (HCI) لكل دولة في كل سنة. ويُعد مؤشر رأس المال البشري مقياساً جديداً لقياس وتتبع حالة تنمية رأس المال البشري عالمياً. تم الحصول على بيانات هذا المؤشر من قاعدة بيانات البنك الدولي. وقد استخدمت العديد من الدراسات، مثل دراسة (2009, Chen)، معطيات رأس المال البشري كمحدد للنمو الاقتصادي، مؤكدة الدور المهم الذي يلعبه رأس المال البشري في تعزيز الإنتاجية والنمو، حيث تشير التقديرات إلى أن كل سنة إضافية من التعليم ترفع إنتاجية العامل بنسبة معينة، مع عائيدات تعليمية تقارب 10٪.

ج- المتغيرات الضابطة.

المتغيرات الضابطة هي متغيرات أخرى تفسر النمو الاقتصادي. وقد أظهرت الدراسات التطبيقية السابقة أهميتها في تفسير النمو، مثل: (Barro, Sala I Martin, 2004), (Barro, 1996). في هذه الدراسة ركزنا على بعض المتغيرات التي تعبر عن استقرار الاقتصاد الكلي وتمثلت في التضخم، التبادل التجاري والانفتاح التجاري... وهي كما يلي:

- لوغاريتم اليد العاملة فوق 15 سنة (LLABORH): قمنا باحتساب هذا المتغير من خلال ضرب عدد سكان البلد العاملين والتي تتراوح أعمارهم بين 15 سنة فما فوق بمؤشر راس المال البشري (HCI) لنحصل على LLABORH. تم الحصول على بيانات متغير اليد العاملة فوق 15 سنة (LFPR15) ومؤشر التنمية البشرية من خلال قاعدة بيانات البنك الدولي.

- نسبة التضخم (INCP): يعكس التضخم التغيرات في متوسط التكلفة التي يتحملها المستهلك للحصول على سلة من السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة، فمن خلال اطلعنا على الدراسات السابقة، وجدنا أن للتضخم آثار سلبية على النمو الاقتصادي، فمثلا دراسة (Fisher, 1993) بينت أن التضخم له أثر سلبي على النمو الاقتصادي، ومرد ذلك أن التضخم المرتفع يخلق حالة من عدم اليقين مما يؤثر سلبا على الاستثمار والنمو، تم الحصول على بيانات متغير نسبة التضخم (INCP) من قاعدة بيانات البنك الدولي.

الانفتاح التجاري (OPEN): يشير الانفتاح التجاري إلى سياسة اقتصادية تهدف إلى تقليل القيود والعوائق أمام التجارة الدولية، بما في ذلك الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية، لتعزيز التبادل التجاري وتشجيع الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا، مما يساهم في تحسين الإنتاجية والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، قد يفرض تحديات على الصناعات المحلية، مما يتطلب سياسات توازن. تم الحصول على بيانات الانفتاح التجاري من البنك الدولي.

- الإنفاق الحكومي العام المحلي على الصحة (DGGHE): هو مؤشر يقيس كل ما ينفق على الصحة في بلد معين خلال فترة زمنية محددة (بغض النظر عن الكيان أو المؤسسة التي قامت بتمويل وإدارة هذا الإنفاق) ويقارنه بالنتائج المحلي الإجمالي. تم الحصول على بيانات متغير الإنفاق الحكومي العام المحلي على الصحة من قاعدة بيانات البنك الدولي.

- تطور الإنفاق الاستهلاكي النهائي (FCE): يشمل مجموع إنفاق الأسر على الاستهلاك الخاص ونفقات الاستهلاك النهائي الحكومي. ويُعتبر من العناصر الأساسية للطلب الكلي وفق المدرسة الكينزية، وأهم مكون للناتج المحلي الإجمالي، ويشكل أداة مهمة للسياسات المالية والنقدية.

- نفقات الاستهلاك النهائي الحكومي العام (GGFCE): يعرف هذا الإنفاق بأنه التدفق المالي المخصص للخدمات الاجتماعية المقدمة من الحكومة للأفراد والمؤسسات (United, 2004, p. 3). ويؤثر تطور هذا الإنفاق على شراء السلع والخدمات، فإنه يؤدي إلى تغيير اتجاه الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، ومن ثم يؤثر على مكونات الإنتاج المحلي من حيث التأثير على قطاعات الإنتاج والأنشطة الاقتصادية. تم الحصول على بيانات متغير نفقات الاستهلاك النهائي الحكومي العام من قاعدة بيانات الصندوق الدولي، ويتوقع أن يكون له تأثير سلبي على معدل النمو.

3.3. تحليل متغيرات الدراسة.

أ- الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

فيما يلي سنقوم بوصف متغيرات الدراسة مع إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات التفسيرية، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 2: الإحصاء الوصفي للمتغيرات التفسيرية بالمليون دولار

FCE	DGGHE	GGFCE	LLABORH	OPEN	INCP	HCI	LPOPH	LINV	LBINV	LGDP	
0.905975	0.0261	0.169904	15.93545	0.864366	0.07378	2.246422	16.911	23.74645	0.1524782	25.21402	المتوسط
0.924095	0.025289	0.166327	1.08486	0.876062	0.00296	2.236367	1.254053	1.01775	1.530936	0.9064203	الوسيط
1.545607	0.061876	0.611668	18.23058	1.918726	3.59093	3.29587	19.51572	26.15752	5.128763	27.31295	القيمة القصوى
0.34137	0.007153	0.023601	13.56285	0.041275	-0.100675	1.420017	14.15934	21.24314	-6.439351	23.45948	القيمة الدنيا
330	330	330	330	330	330	330	330	327	330	330	حجم العينة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج stata V14

من خلال الجدول يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي (المتغير التابع) بلغ متوسطه حوالي 25.21 مليون، مع حدٍّ أقصى عند 27.31 مليون وأدنى 23.45 مليون، مما يعكس تبايناً معتدلاً في مستويات الناتج بين الدول العربية خلال الفترة المدروسة. أما الاستثمارات العربية البينية فقد سجلت تشتتاً كبيراً؛ إذ بلغت قيمتها القصوى 5.12 مليون مقابل قيمة دنيا سالبة بلغت -6.43 مليون، وهو ما يشير إلى اختلافات واسعة في حجم تدفقات الاستثمار العربي البيني بين البلدان من سنة لأخرى.

بالنسبة لـ الاستثمار المحلي فقد بلغ متوسطه 23.74 مليون مع تفاوت ملحوظ بين أعلى قيمة 26.15 مليون وأدناها 21.24 مليون، مما يعكس تفاوت القدرات الإنتاجية ومستويات تراكم رأس المال المحلي. أما مؤشر رأس المال البشري فقد سجل متوسطاً يقدر بـ 16.91 مليون، وهو ما يشير إلى اختلافات في مستويات التنمية البشرية وحجم السكان بين الدول العربية.

بلغ مؤشر رأس المال البشري متوسطاً قدره 2.24 ، بقيم تتراوح بين 1.42 و 3.29 ، مما يعكس تباين جودة رأس المال البشري بين الدول. كما تشير بيانات التضخم إلى متوسط منخفض نسبياً بلغ حوالي 0.07 ، مع تذبذب بين -0.10 و 3.59 ، الأمر الذي يعكس وجود حالات تضخم وانكماش في بعض الدول.

تُظهر بيانات الانفتاح التجاري متوسطاً يُقدر بـ 0.86 ، مما يعكس درجة متوسطة من الانفتاح الاقتصادي، مع وجود دول ذات مستويات اندماج أعلى في التجارة الدولية (القيمة القصوى 1.91). كما سجل متغير اليد العاملة فوق 15 سنة متوسطاً يُقدر بـ 15.93 ، مع تفاوت تراوح بين 13.56 و 18.23.

أما نفقات الاستهلاك الحكومي فقد بلغت في المتوسط 0.16 ، بما يشير إلى مستويات متواضعة من الإنفاق الحكومي الاستهلاكي، في حين بلغ متوسط الإنفاق الحكومي على الصحة حوالي 0.026 ، وهو ما يعكس تدني مستويات الإنفاق الصحي قياساً بالناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول العربية. وفيما يتعلق بمتغير الإنفاق الاستهلاكي النهائي فقد سجل متوسطاً عند 0.90 ، مع تباين يتراوح بين 0.34 و 1.54 ، مما يعكس اختلاف مستويات الطلب الكلي الموجه للاستهلاك عبر الدول.

تشير هذه الإحصاءات بصفة عامة إلى وجود تفاوتات كبيرة بين الدول العربية في مختلف مؤشرات النشاط الاقتصادي، والاستثمار، ورأس المال البشري، والانفتاح التجاري، والإنفاق الحكومي.

ب- الارتباط بين المتغيرات التفسيرية:

يتيح فحص مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية التحقق من خلو النموذج من مشكلة الارتباط المتعدد الناتجة عن الارتباطات القوية بين المتغيرات. وبعد إجراء التحليل باستخدام برنامج Stata v14 تم الحصول على الجدول التالي:

الجدول 3: مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج.

	LGDP	LINV	LPOPH	LBINV	LLABORH	INCP	OPEN	GGFCE	DGGHE
LINV	0.9280	1.0000							
LPOPH	0.5860	0.4879	1.0000						
LBINV	0.0534	0.0189	-0.0856	1.0000					
LLABORH	0.7236	0.6336	0.9699	-0.097	1.0000				
INCP	-0.083	-0.260	0.1291	-0.014	0.1021	1.0000			
OPEN	-0.184	-0.078	-0.579	-0.02	-0.5163	-0.247	1.0000		
GGFCE	-0.048	-0.039	-0.114	-0.003	-0.1504	-0.143	0.0496	1.0000	
DGGHE	-0.125	0.0065	-0.0834	0.0276	-0.1211	-0.158	0.2471	0.4521	1.0000
FCE	0.0049	-0.023	0.127	-0.176	0.1548	0.1922	0.0154	-0.0487	0.207

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Stata V14

يتبين من خلال مصفوفة الارتباط وجود تباين واضح في قوة واتجاه العلاقات بين متغيرات الدراسة. فقد أظهر كلٌّ من متغير عدد السكان ومتغير عدد ساعات العمل ارتباطاً موجباً قوياً جداً بلغ (0.9699)، مما يدل على علاقة طردية شبه كاملة قد تشير إلى احتمال وجود مشكلة الارتباط المتعدد بينهما. كما لوحظ وجود ارتباط قوي موجب بين الاستثمار المحلي والناتج المحلي الإجمالي بقيمة (0.9280)، وهو ما يتوافق مع الأساس الاقتصادي الذي يربط الاستثمار بالنمو. وفي المقابل، اتسمت العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وكلٍّ من LPOPH و LLABORH بارتباطات متوسطة القوة بلغت (0.5860) و (0.7236) على التوالي، بما يعكس دور كل من السكان والقوى العاملة في دعم النشاط الاقتصادي. أمّا بقية المتغيرات مثل الاستثمارات البينية و GGFCE

و FCE فقد أظهرت معاملات ارتباط ضعيفة أو شبه منعدمة مع المتغيرات الأخرى، مما يشير إلى غياب علاقة خطية مباشرة بينها خلال فترة الدراسة. كما سجل متغير الانفتاح التجاري ارتباطات سالبة مع معظم المتغيرات، وهو ما قد يعكس طبيعة هيكل التجارة الخارجية للدول محل الدراسة. وبشكل عام، وباستثناء الارتباطات القوية بين بعض المتغيرات، لا تظهر المصفوفة دلائل قوية على وجود مشكلة ارتباط متعدد خطيرة.

الجدول 4: معامل تضخم التباين

Mean VIF	LBINV	FCE	INCP	GGFCE	DGGHE	LINV	OPEN	LPOP	LPOPH	المتغيرات
25.647	1.061	1.225	1.283	1.34	1.647	2.063	2.072	109.482	110.646	VIF
	0.943	0.816	0.779	0.746	0.607	0.485	0.483	0.009	0.009	VIF/1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج **stata V14**

ت- دراسة استقرارية متغيرات الدراسة:

من أجل تقدير نماذج البانل يجب أن نبدأ أولاً بدراسة استقرارية متغيرات النموذج، ثم نقوم بعدها بالانتقال إلى دراسة علاقات طويلة الأجل واختبارات التكامل المتزامن للمتغيرات التي لها نفس درجة التفاضل، بحيث سوف نعتمد على اختبار ديكي فولر الموسع لتحليل وفحص جذر الوحدة لبيانات. سوف نعتمد على اختبار فيشر الموسع من أجل دراسة استقرارية متغيرات الدراسة، فجاءت نتائج هذه الاختبارات كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول 5: اختبار Fisher-ADF لدراسة استقرارية متغيرات الدراسة.

FCE	DGGHE	GGFCE	LFPR15	OPEN	INCP	HCI	LPOPH	LINV	LBINV	LGDP	المتغير	
				⁽¹⁾ 56.6994	⁽³⁾ 108.751	⁽²⁾ 55.4684	⁽²⁾ 62.7693		70.7963		قيمة الاختبار	: عند المستوى I(0)
				0	0	0	0		0		مستوى المعنوية	
⁽³⁾ 162.793	⁽³⁾ 172.894	⁽³⁾ 186.098	⁽³⁾ 84.6017					0.0236 ⁽³⁾		⁽³⁾ 142.629	قيمة الاختبار	: عند المستوى الأول: I(1)
0	0	0	0					0		0	مستوى المعنوية	

(1) بقاطع فردي. (2) بقاطع فردي واتجاه. (3) بدون

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج **stata V14**

ما يمكن استنتاجه من الجدول هو غياب جذور الوحدة في المستوى متغير الاستثمارات العربية البينية، الكثافة السكانية، الرأسمال البشري، التضخم، الانفتاح التجاري بينما المتغيرات: النمو الاقتصادي، نسبة العمال، تطور الإنفاق الاستهلاكي النهائي، نفقات الاستهلاك النهائي الحكومي العام، الإنفاق العام على الصحة فإنها تستقر في المستوى الأول.

4.3. نموذج الدراسة.

سوف نعتمد على نموذج "سولو المدعم برأس المال البشري والمقدم من طرف "رومر، مانكيو، وويل (1992)" مع إضافة مجموعة من المتغيرات الضابطة من أجل دراسة أثر الاستثمار العربية البينية على النمو الاقتصادي لعينة الدراسة خلال الفترة (2000-2021)، وسيكون النموذج كما يلي:

$$LGDP_{it} = \beta_0 + \beta_1 LBINV_{it} + \beta_2 LINV_{it} + \beta_3 LPOPH_{it} + \beta_4 INCP_{it} + \beta_5 OPEN_{it} + \beta_6 LLABORH_{it} + \beta_7 GGFCE_{it} + \beta_8 DGGHE_{it} + \beta_9 FCE_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

i: يمثل البلد وهو يتراوح من 1 إلى 15 (هناك 15 دولة في العينة).

t: يمثل الفترة الزمنية للدراسة وعددها 22 (t=1,...,22).

ε_{it} : الحد العشوائي للنموذج مع الفروض التقليدية، حيث: $var(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$ و $E(\varepsilon_{it}) = 0$.

5.3. تقدير نموذج الدراسة

لقياس أثر الاستثمار العربية البينية على النمو الاقتصادي في ظل وجود بعض المتغيرات الأخرى، نستخدم أولاً نماذج البانل داتا بطريقة المربعات الصغرى العادية التي تقترح ثلاث نماذج (النموذج التجميعي، نموذج الأثار الثابتة، نموذج الأثار العشوائية)، أما في المرحلة الثانية، نستخدم طريقة العزوم المعممة (GMM)، حيث تمكن هذه الطريقة من معالجة مشاكل التحيز الناتج عن إهمال بعض المتغيرات المفسرة، كما تأخذ في عين الاعتبار خاصية عدم التجانس الفردي غير الملحوظ في بيانات البانل.

أ- تقدير نموذج الدراسة باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية.

سنعمل في هذا الجزء من الدراسة على تحديد النموذج الملائم من بين النماذج الثلاثة المقترحة من طرف هذه الطريقة (نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، نموذج التأثيرات العشوائية)، مع استخدام الاختبارات اللازمة من أجل اختيار أحسن نموذج. فمن خلال الجدول أدناه وباعتماد على اختبار الأثر الفردي، نلاحظ أن نموذج الآثار الثابتة أكثر ملائمة من النموذج التجميعي (أي أن لكل دولة مميزاتها الخاصة بها)، كما أن اختبار هوسمان الذي يبحث في طبيعة هذه الآثار، تبين أن هذه الآثار ذات طبيعة ثابتة (لان اختبار هوسمان جاء غير معنوي)، وعليه كان النموذج الملائم لبيانات الدراسة هو نموذج الآثار الثابتة.

يُلاحظ من خلال نتائج نموذج الآثار الثابتة أن النموذج قد حقق مستوى عالياً من جودة التوفيق، حيث سجل معامل تحديد $R^2 = 0.9916$ ، ما يعني أن المتغيرات التفسيرية قادرة على تفسير أكثر من 99% من التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول، وهي نسبة استثنائية تعكس قوة النموذج وقدرته على التقاط التباينات الهيكلية داخل البيانات.

الجدول 6: نتائج تقدير نموذج الدراسة بطريقة المربعات الصغرى.

اختبار هوسمان	اختبار الأثر الفردي	إحصائية فيشر	R^2	FCE	DGGHE	GGFCE	OPEN	INCP	LPOPH	LBINV	LPOP	LINV	CONS	المتغيرات	
														النموذج التجميعي	
67.06 (0.00)	149.93 (0.00)	459.49	$R\text{-sq}=0.93$	0.066	-17.81	1.2	0	0.41	0.82	0.04	-0.69	0.74	5.07	القيمة	طريقة التقدير
		0	$Adj\ R\text{-sq}=0.93$	0.419	0	0	0.99	0	0	0	0	0	0	المعينة	
		333.09	$R\text{-sq}=0.99$	-0.03	-1.24	-1.12	-0.03	0.01	1.1	0	-0.59	0.24	10.77	القيمة	
		0	$Adj\ R\text{-sq}=0.99$	-0.56	-0.22	0	-0.33	-0.7	0	-0.4	0	0	0	المعينة	
		266.35	$R\text{-sq}=0.89$	-0.05	-1.85	-1	-0.01	0.04	1.24	0	-0.83	0.28	11.23	القيمة	نموذج الآثار العشوائية
		0	$Adj\ R\text{-sq}=0.89$	-0.38	-0.09	0	-0.68	-0.16	0	-0.71	-0.02	0	0	المعينة	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج stata V14

وبتحليل معاملات المتغيرات التفسيرية، يظهر أن الاستثمار المحلي يحتفظ بتأثير موجب ومعنوي عند مستوى دلالة مرتفع، مما يعكس دوره المركزي كقناة أساسية لتحفيز النمو الاقتصادي. كما يظهر أن عدد السكان النشطين اقتصاديًا يحقق تأثيراً موجباً ومعنوياً، وهو ما يشير إلى أن زيادة الحجم الديموغرافي للدول ينعكس مباشرة على توسع النشاط الاقتصادي، سواء عبر التوسع في سوق العمل أو حجم الطلب الكلي.

في المقابل، يُلاحظ أن بعض المتغيرات فقدت دلالتها الإحصائية عند الانتقال إلى نموذج الآثار الثابتة، مثل الاستثمارات العربية البينية ونسبة التضخم والانفتاح التجاري تطور الإنفاق الاستهلاكي النهائي، وهذا يدل على أن تأثير هذه المتغيرات ليس ثابتاً بين الدول، وأنها قد تكون مرتبطة بعوامل بنيوية خاصة بكل دولة تظهر فقط عند تقدير نموذج تجميعي. إن اختفاء دلالتها في نموذج الآثار الثابتة يشير إلى أن آثارها تعتمد على اختلافات فردية بين الدول وليست آثاراً مشتركة على المستوى العام للبيانات.

أما فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي (GGFCE)، فقد تحوّل من تأثير موجب في النموذج التجميعي إلى تأثير سالب ومعنوي في نموذج الآثار الثابتة. هذا التحول يعكس أن توظيف الإنفاق الحكومي في العديد من الدول قد لا يساهم في دعم النمو الاقتصادي على المدى القصير، وربما يعكس وجود اختلالات كفاءة أو توجيه الإنفاق نحو مجالات غير إنتاجية، وهو ما يظهر بوضوح بعد التحكم في الخصائص البنيوية لكل دولة. وينطبق الأمر نفسه على متغير الإنفاق الصحي (DGGHE)، الذي فقد دلالاته في النموذج، مما يشير إلى أن أثره يعتمد بدرجة أكبر على طبيعة النظام الصحي في كل دولة وليس على اتجاه مشترك عبر الدول.

ب- تحليل نتائج تقدير نموذج الدراسة باستعمال الطريقة المعممة للعزوم (GMM).

اعتماداً على منهجية العزوم المعممة (GMM) وفق مقارنة Arellano-Bond الديناميكية، تم تقدير نموذج "سولو المتزايد" بهدف تحليل محددات النمو الاقتصادي مع إدراج المتغير المتأخر (L.GDPG) لمعالجة مشكلة الاندماج الزمني (Dynamic Panel Bias) المرتبطة بنماذج بيانات البانل قصيرة الزمن.

جاء المتغير المتأخر للنمو الاقتصادي (L.GDPG) بالمعامل موجباً (0.3642) ومعنوياً عند مستوى دلالة 1%، مما يؤكد وجود استمرار ديناميكي للنمو الاقتصادي (Growth Persistence)، هذا يعني أن النمو الحالي يعتمد بدرجة مهمة على أداء النمو في الفترة السابقة، وهي نتيجة منسجمة مع النظرية الاقتصادية. كما أن الاستثمار المحلي جاء بأثر موجب ومعنوي (0.4543) عند مستوى 1%، ويمثل أثراً قوياً للاستثمار في تخفيز النمو الاقتصادي، مما يدعم الفرضية المركزية لنموذج سولو بأن تراكم رأس المال هو أحد أبرز محددات النمو على المدى المتوسط.

أظهرت نتائج تقدير نموذج "سولو المتزايد" باستخدام منهج العزوم المعممة (GMM) انسجاماً مع الأسس النظرية للنمو الاقتصادي، حيث بيّنت القيمة الموجبة والدالة لمتغير النمو المتأخر $L.GDPG=0.3642$ عند مستوى دلالة $p=0.008$ مما يعني وجود استمرارية واضحة في مسار النمو، بما يعكس أثر القصور الذاتي للنتائج. كما جاءت مساهمة الاستثمار المحلي $LINV=0.4543$ دالة إحصائياً عند مستوى $p=0.000$ ، مؤكدة الدور الحيوي لتراكم رأس المال في تعزيز النمو. في المقابل، سجل متغير عدد السكان $LPOP=-0.4825$ أثراً سلبياً ومعنوياً عند $p=0.049$ ، ما يشير إلى ضغط الزيادة السكانية على فرص النمو عبر تقليص نصيب الفرد من الموارد. أما الاستثمار العربي البيني $LBINV=0.0091$ فقد أظهر أثراً ضعيفاً وغير دال $p=0.128$ ، وهو ما قد يعكس محدودية دوره في الاقتصادات المعنية خلال فترة الدراسة. من جهة أخرى، جاء أثر رأس المال البشري $LPOPH=0.57$ دالاً عند $p=0.035$ ، بما يدل على أنه قد يشكل محركاً للنمو من خلال زيادة الإنتاجية والتشابكات القطاعية. كما أوضحت النتائج وجود علاقة موجبة ودالة بين نسبة التضخم $INCP=0.2224$ والنمو الاقتصادي عند مستوى معنوية مرتفع $p=0.00$ ، وهو ما يتسق مع ما تطرحه الأدبيات الحديثة حول دور التضخم المعتدل في تحفيز النشاط الاقتصادي. فارتفاع الأسعار ضمن مستويات مقبولة غالباً ما يشجع المنتجين على توسيع قدراتهم الإنتاجية لاقتناص هوامش ربح أعلى، مما ينعكس في زيادة العرض الكلي. في المقابل، أظهر الانفتاح التجاري $OPEN=-0.0228$ أثراً ضعيفاً وغير دال $p=0.807$ ، بما يشير إلى أن الاندماج في التجارة الدولية لم يسهم بشكل ملموس في النمو. كما جاءت نفقات الحكومة

GGFCE=0.36 غير معنوية إذ بلغ $p=0.203$ ، مما يعكس محدودية أثر الإنفاق الحكومي على النشاط الاقتصادي، بينما سجل الإنفاق الحكومي على الصحة $DGGHE=-8.9915$ أثرًا سلبيًا ودالًا عند $p=0.00$ ، وهو مؤشر قد يرتبط بضعف الكفاءة أو ارتفاع الأعباء الصحية. أما الاستهلاك النهائي $FCE=-0.0918$ فقد جاء غير دال إحصائيًا $p=0.610$.

بخصوص اختبارات سلامة النموذج، أظهر اختبار Sargan-Hansen قيمة $\chi^2(20)=1.67$ مع احتمال $p=1$ ، مما يؤكد صحة أدوات التقدير وعدم ارتباطها بالمكون العشوائي. كما كشف اختبار Arellano-Bond لارتباط التلقائي من الدرجة الثانية عن قيمة $z=1.53$ واحتمال $p=0.127$ ، ما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الثانية، وهو شرط أساسي لسلامة تقدير نماذج GMM. وبشكل عام، تعكس هذه النتائج ملاءمة النموذج واعتماديته في تفسير محددات النمو الاقتصادي وفق مقارنة سولو المتزايدة.

الجدول 7: نتائج تقدير نموذج الدراسة باستعمال طريقة العزوم المعممة (GMM)

المقدرات المفسرة	L.GDPG	LINV	LPOP	LBINV	LPOPH	INCP	OPEN	GGFCE	DGGHE	FCE	(1) Sargan Hansen test	Arellano- Bond test
المعاملات	0.3642253	0.4542954	-0.4825465	0.0091045	0.5700495	0.2223826	-0.0228236	0.3604414	-8.991481	-0.0918822	$\chi^2(20)=1.67$	$z = 1.53$
مستوى المعنوية	0.008	0	-0.049	-0.128	-0.035	0	-0.807	-0.203	0	-0.61	$Pr>\chi^2=1$	$(0.127)**$

* Arellano-Bond test for AR(1) in first differences

** Arellano-Bond test for AR(2) in first differences

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج **stata V14**

ما يمكن استخلاصه وبصرف النظر عن طريقة التقدير، أن الاستثمارات العربية البينية لم يكن لها أثر معنوي، هذا ما يثبت عدم صحة فرضية الدراسة التي تنص على وجود أثر للاستثمارات العربية البينية.

4. خاتمة:

من أجل الوقوف على أثر الاستثمارات العربية البينية على النمو الاقتصادي من خلال عينة من الدول العربية شملت 15 دولة عربية عرفت استثمارات بينية خلال الفترة (2000-2021)، كم استخدامنا

نموذج "سولو" 1956 المدعم بمجموعة من المتغيرات الضابطة من أجل الوقوف على نوع وحجم أثر الاستثمارات العربية على النمو الاقتصادي للدول العربية.

أما بالنسبة لطريقة التقدير فقمنا أولاً باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، حيث جاء نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة، حيث فسر متغيرات هذا النموذج ما نسبته 99.16% من التغيرات الحادثة في النمو الاقتصادي، بينما جاء أثر الاستثمارات العربية البينية غير معنوي. أما طريقة التقدير الثانية المستعملة فهي طريقة العزوم المعممة، جاء فيها كذلك أثر الاستثمارات العربية البينية غير معنوي

التوصيات:

بناء على ما توصلنا إليه من نتائج يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- التركيز على المورد البشري، باعتباره العنصر الأساس لكل عمليات التأهيل والتطوير في مجال التنمية الاقتصادية.
- دراسة واختيار المشاريع الاستثمارية المنتجة بما يعود على الدولة الفائدة الاقتصادية والاجتماعية.
- محاولة الاستفادة من التجارب التنموية الناجحة المطبقة في بعض الدول النامية.
- تطوير التشريعات والقوانين، وتخفيف الإجراءات القانونية بما يسمح لجذب الاستثمار الأجنبي
- السعي من أجل الانفتاح على الاقتصاديات المتطورة.
- تعزيز التعاون العربي من خلال: إزالة العوائق أمام الاستثمار، توحيد الأنظمة والقوانين، تأسيس صناديق استثمارية مشتركة، تطوير البنية التحتية.

5. قائمة المراجع:

- حسن عبد الله الشعبي عارف، على قردش أشرف، وإسماعيل أحمد أحمد. (2023). التجارة البينية بين الدول العربية: آفاق وآمال. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، 14(2).
- عبد الحميد بوخاري. (2012). واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية. مجلة الباحث، 10، 43-54.
- عبد العزيز عجمية محمد، وعطية ناصف إيمان. (2003). التنمية الاقتصادية. 71: جامعة الاسكندرية.
- فرج شعبان. (2008). التجارة العربية البينية وسبل التطوير. معارف، 3(5)، 51-87.
- ناصر مراد. (2003). فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق. الجزائر: دار هومة.
- نبيل بهوري. (2019). أهمية الاستثمار في تطوير التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الدول العربية. مجلة دفاتر اقتصادية، 10، 405-417.

هرفرد بزنس ريفيو. (2025). النمو الاقتصادي. تاريخ الاسترداد 2025/8/24، من هرفرد بزنس ريفيو:

<https://hbrarabic.com>

- Barro, R. J. (1996). Determinants of economic growth: A cross-country empirical study.
- Chen, H. (2009). A literature review on the relationship between foreign trade and economic growth. *International Journal of Economics and Finance*, 1(1), 127-130.
- Eruc, B. (2004). *Dynamique économique Croissance Crise Cycles*. Paris: GualinoEditeur.
- Fisher, S. (1993). The Role of Macroeconomic Factors in in Growth. *Journal of Monetary Economics* 32(3), pp.485-511, 1993
- Hamed, A. D. (2002). Principles of Public Finance. Egypt.
- Jean olivier , h. (2004). la croissance: théories et régularités empiriques. paris: economica.
- Levine, R., & Renelt, D. (1992). A sensitivity analysis of cross-country growth regressions. *The American economic review*, 942-963.
- Sala-i-Martin, X. (1997). I just ran four million regressions.
- United, N. (2004). Basic Data Relating to Government Expenditure and Government Taxes. Nations United.